الاول مجازا وباعتبار الثاني حقيقة وباعتبار الاول مع مجمل عدده في المحصول من امثلة
الحقيقة لا تدل عليه عبارته ثم اقول وما ذكره المحشي من ان اضافة اسم الفاعل الى
الظرف باعتبار الاول لما مر جوابه في الكلام على قوله تعالى مالك يوم الدين سابق
في كلام الشارح في بحث الالتفات وفي حواشي الكشاف للفاضل الشريف من انه لم يجعل
هذه الاضافة حقيقية يعني في كضرب اليوم جاز قلت لانه قليل ههنا جعل المفعول
فيه بمنزلة المفعول به اطلع اصحاب العنبري في بحث الالتفات بان ذا لم يحط غرض البا
لغة لان قوله فلان مالك الدهر ابلغ من قوله مالك يوم الدين قوله لا الكون على علاقة
المنفي على المنفي الذي هو ابين مع قول الاطول انما جعله الشارح لا يتجه وعبارته في
قول المصنف ما لم يعلم او يظن اي لا انتفاء احد الامرين لا الاحد لانتفاء من الاخر الانتفا
من لا يتكلم بل لا بد من كلا الانتفائين وهو انما يستفاد من تردد بين المنفي لا من ترديد بين النفي
فان يقال ما لم يعلم او يظن فاعادته لم فيه لا يعلمه الشارح في شرحه لا يتجه انتهى
وقريب من جواب المحشي قول الفناري ان الشارح اعاد لم اشارة الى ان يكون مجزوم معا
على نفس المجزوم لا مجموع معطوف على نفس الجازم والمجزوم فالاخر تجعل اي بمعنى الا التي
ان الجعل منتف ما دام المنفي العلم الا ان يتحقق الظن او الى ان يتحقق فان الجعل فيما
ايضا انتهى ونظيره هذا ما قيل في قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا
او يقول احدهما للآخر اختر قوله غير كما هو هكذا وقع في النسخ بالتوكيد وكانه لان
تانيث المصادر لا يلتفت اليه وما ذكر ما قررناه من شرح المفتاح الشريفي عند قوله
المصنف وكثيرا ما يسمى ذلك بلاغة ايضا قوله فالظاهر وقوع الصلاة الخ فيه ان قوله
يكفي مثل هذا ههنا وفيه ذكر ثم قوله المراد بالعلم الذي جعل هذا يكون علته قوله
ولم يستدل عليه من قبيل عطف اللازم اشارة الى ان التشبيه باعتبار هذا اللازم
قوله لا لكون اعتبار الارادة غير كما هو لا تناقضه من هنا تمام التخصيص لا الاتحاد قوله
يعني بملاحظة هذا الاعتبار في القسمة الاولى ومراده بالاعتبار اعتبار حقيقة الكل
من ومجازيته والمراد ملاحظته في الجملة اعم من ملاحظة كل جزء من جزئية بتمامه
وببعضه وبالجزء الاول منه هو حقيقية الكل من وبالجزء اللاحق مجازيتها وبتمامه الجزء

الجزء الاول كون كل من المسند والمسند اليه حقيقة وبتمام الجزء اللاحق كون كل منهما
مجازا وببعض الجزء من كون احدهما حقيقة والاخر مجازا قوله يعني ان الكناية الخ اي نه
اشارة الى الاعتراض على الحصر في الاقسام وفيه ما فيه وما يتعلق به العناوي حيث
قال قوله والحصار الاقسام في الاربعة كما هو على مذهب المصنف فيه بحث لجواز كون
كل من طرفي المجاز العقلي او احدهما كناية والكناية عند المصنف قسيم لكل من
الحقيقة والمجاز وان كانت في عداد الحقيقة عند السكاكي فلا يصح قول المصنف وا
انقسامه اربعة على طريق الحصر فان قلت مراده حصر اقسامه باعتبار حقيقة الطر
فين ومجازيتهما لا الحصر باعتبار استعمال الطرفين مطلقا قلت فحينئذ لا اشكال على
مذهب السكاكي ايضا ولا يرد حمل المجاز على غير مصطلحه ايضا وهو المستعمل في غير
ما وضع له مطلقا لا نوجه الاشكال بمثله من السكاكي ايضا فتامل انتهى وبه يعلم
ان قول المحشي باعتبار حقيقية الطرفين الخ اشارة الى دفع الاعتراض على الحصر في الا
ربعة باعتبار الكناية وان زوال الرابع موجب اشكال قوله لا في وجه الانحصار على
ما ذهب اليه المصنف كما هو فان قلت فليته كقوله على مذهب السكاكي ايضا وليتامل
قوله فيجوز ان يكون المسند جملة اي او مركبا قوله محل خفاء اذ الكلمة التي اللهم
الا ان يجاب بان المراد في التقسيم بالحقيقة ما يكون حقيقة بنفسه او من حيث اجزائه
فيشمل الجملة والمركب قوله لا لكون على انه فاعل المتعين لاستحالته هذا جواب لورود الم
السير لا انتقاء على التمييز بانه ليس هنا معهود يميز به فان انقسام الاستحا
لة الى العقلية والعادية يوجب ابهاما في معناها لا يزيد اعتبار الاقسية تحتاج
اليه وبان الاستحالة اللازمة والمستحيل هو القياس لا العقل ان جعلت متعوقة
على معنى الحكم بالاستحالة للمثنى ونحوه حالا كانت مصدرا مضافا للمفعول لفاعلا
يلم ان يجعل فاعلا تمييزا لتلك النسبة اضافية لان التمييز عن النسبة الى
المفعول مفعول كما ان التمييز عن النسبة الى الفاعل فاعل كيف لا وتلك النسبة
في الحقيقة انما هي الى المميز وانما عدلت في الظاهر الى غيره قصدا الى طريقة الاجمال
والتفصيل انتهى وعبارة الفناري في الجواب ايضا فيه سهو منا في تحقيق قوله ولم لا